يسقط المرسوم 66 الظالم
6 مايو ·

تاسعاً: حول رفع بدل الإيجار وتسديد المتأخرات

تعلن محافظة دمشق في بيانها رفع بدل الإيجار لمستحقي السكن البديل بمقدار /35 ضعفاً/ مقارنة بالمبالغ السابقة، وتقديم ذلك على أنه خطوة كبيرة لمعالجة الضرر اللاحق بالأهالي.

لكن الحقيقة أن هذه الزيادة، رغم ضخامتها الرقمية الاسمية، لا تعكس القيمة الفعلية للضرر ولا تؤمن الحد الأدنى من العدالة للمهجرين والمتضررين.

فحتى بعد هذه الزيادة، فإن بدل الإيجار المعلن لا يكفي عملياً لتغطية تكلفة استئجار منزل مناسب في أطراف دمشق أو ريفها، فكيف بمنطقة كالمزة أو المناطق المحيطة بها التي ارتفعت فيها أسعار الإيجارات بشكل هائل خلال السنوات الماضية؟

وبالتالي فإن المشكلة ليست فقط في رفع الرقم، بل في أن المحافظة ما زالت تتعامل مع القضية وكأنها مجرد مسألة "تعويض إيجار"، بينما أصل الكارثة يتمثل في:

اقتلاع الناس من بيوتهم،

وحرمانهم من الاستقرار،

وإجبارهم على تحمل أعباء النزوح والتهجير لعشرات السنين.

كما أن البيان تجاهل بشكل كامل:

عامل التضخم الهائل،

والانهيار الكارثي لليرة السورية،

وفقدان القيمة الحقيقية للمبالغ التي صُرفت سابقاً.

فما كان يُدفع خلال السنوات الماضية كبدل إيجار كان في كثير من الأحيان:

لا يكفي لاستئجار غرفة صغيرة،

أو لا يغطي الحد الأدنى من تكاليف السكن والمعيشة،

بينما كانت العائلات تضطر لتحمل الفارق الهائل من دخلها المحدود أو من ديونها ومدخراتها.

ولهذا فإن أي معالجة حقيقية لا يمكن أن تقتصر على رفع المبلغ الحالي فقط، بل يجب أن تشمل:

إعادة احتساب كامل بدلات الإيجار السابقة وفق القيمة الحقيقية الحالية،

وتعويض المتضررين عن فرق التضخم والانهيار النقدي،

وجبر الضرر الناتج عن سنوات الحرمان الطويلة.

كما أن المحافظة تتحدث عن "تسديد بدل الإيجار غير المسدد بشكل فوري"، لكنها تتجاهل السؤال الأساسي:

هل سيتم دفع هذه المستحقات وفق قيمتها الحقيقية وقت استحقاقها؟ أم سيتم دفعها بأرقام اسمية فقدت معظم قيمتها الشرائية بعد سنوات من التضخم والانهيار الاقتصادي؟

فمن حُرم من بدل إيجاره قبل عشر سنوات لا يمكن تعويضه اليوم بنفس القيمة الاسمية المجردة، لأن الضرر الحقيقي تضاعف مع:

ارتفاع تكاليف السكن،

وانهيار العملة،

وتراكم أعباء المعيشة،

وخسارة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن المحافظة لم تتطرق إطلاقاً إلى:

التعويض عن السنوات الضائعة،

والأضرار النفسية والاجتماعية،

والخسائر التي تكبدها المهجرون بسبب اضطرارهم للتنقل والاستئجار المستمر،

وتفكك الأسر وفقدان البيئة الاجتماعية المستقرة.

إن بدل الإيجار ليس منّة من المحافظة، بل هو حق قانوني وتعويض جزئي عن ضرر أكبر بكثير لم تتم معالجته حتى الآن.

وعليه، تؤكد الرابطة أن: رفع بدل الإيجار بصيغته الحالية لا يمثل حلاً حقيقياً، بل محاولة متأخرة لتخفيف الاحتقان دون معالجة جذور المظلومية المرتبطة بالتهجير القسري ونزع الملكية وحرمان الأهالي من حقهم الطبيعي في السكن والاستقرار فوق أرضهم الأصلية.

#محافظة_دمشق #محافظ_دمشق #ماروتا_سيتي #ماروتا #باسيليا #أرضي_حقي #باسيليا_سيتي #المزة #كفرسوسة #العسالي #القدم #نهر_عيشة #الدحاديل #بيادر_نادر #دمشق #الشام #القابضة #ماروتا